Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (4) (Spt, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 4 سبتمبر 2026
ردمد: 3135-2359

إشكالية إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد عام 2011: بين جدلية الأمة والدولة

كمال مصطفى الفيتوري جموم

قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

البريد الإلكتروني : k.gamom@zu.edu.ly

The Problematic of Rebuilding the State in Libya after 2011: The Dialectic of Nation and State

Kamal Mustafa EL Gamom — Department of Political Science, Faculty of Political Science and Communication Sciences, University of Zawiya

تاريخ الاستلام: 2026/8/01 تاريخ المراجعة 2026 /8/12 تاريخ القبول:2026/8/28- تاريخ النشر: 2026 /9/10

الملخص: تتقاطع في إشكالية إعادة بناء الدولة الليبية بعد عام 2011 جدليتان متلازمتان في أدبيات العلوم السياسية المقارنة: جدلية الأسبقية التاريخية بين كينونة الأمة (*Nationness*) بوصفها جماعة هوياتية جامعة، وكينونة الدولة (*Stateness*) بوصفها بنية قسرية–مؤسسية تمتلك احتكار العنف المادي المشروع؛ وجدلية التصنيف الهيكلي بين نموذج 'الأمة–الدولة' التجانسي الكلاسيكي ونموذج 'الدولة–الأمة' التعددي المعاصر. تتناول هذه الدراسة هاتين الجدليتين بالتطبيق على الحالة الليبية بوصفها حالة تمثل نموذجاً لدول ما بعد الاستعمار في تنوعها الإثني والجهوي والقبلي العابر للحدود، معتمدة منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن–التاريخي للأدبيات المتخصصة الحديثة والمعاصرة. يجادل الإطار النظري للدراسة بأن ليبيا لا تنطبق عليها معايير 'الأمة–الدولة' التجانسية، بل تمثل نموذج 'دولة–أمة' ناشئة لم تستكمل شروطها المؤسسية بعد. وتخلص الدراسة إلى أن المقومات الاجتماعية للأمة الليبية، رغم توفرها جزئياً في صدمة الاستعمار والجهاد المشترك واستقلال 1951، ظلت كامنة وغير موظفة مؤسسياً من قبل النخب السياسية المتعاقبة التي فضلت التوظيف الأداتي للولاءات دون الوطنية لتعزيز سيطرتها، مما أنتج معضلة سيادية وهوياتية عميقة حالت دون مأسسة الدولة بعد عام 2011.

الكلمات المفتاحية: إعادة بناء الدولة؛ بناء الأمة؛ كينونة الدولة؛الحدود الكولونيالية؛ ليبيا بعد 2011..

Abstract: The problematic of rebuilding the Libyan state after 2011 lies at the intersection of two central debates in comparative political science: the sequencing debate between 'nationness' and 'stateness' (whether a unified national identity community must precede the establishment of a coercive institutional apparatus, or vice-versa), and the classificatory debate between the homogenizing 'nation-state' model and the pluralistic 'state-nation' model. This study examines these dynamics in post-2011 Libya as a case representative of post-colonial states in its cross-border ethnic, regional, and tribal diversity, employing a case-study design and a historical-comparative method drawing on recent and contemporary specialized literature. The study's theoretical framework argues that Libya does not fit the classical homogenizing 'nation-state' template, but rather represents an emergent 'state-nation' whose institutional conditions remain unfulfilled. The study concludes that while the social components of a Libyan nation have been partially present in the shared memory of anti-colonial struggle and the monarchical founding era, they have remained latent. Successive elites have historically instrumentalized sub-national loyalties (tribalism and regionalism) rather than investing in a unified citizenship framework, thereby generating structural sovereign and legitimacy crises that halt state-building in the post-2011 era.

Keywords: *State-rebuilding; nation-building; stateness ; colonial borders; Libya after 2011.*

مقدمة

يشهد النقاش الأكاديمي المعاصر في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي اهتماماً متزايداً بمسارات إعادة بناء الدول الهشة الخارجة من صراعات داخلية وانهيار مؤسسي شامل، لا سيما في أعقاب موجات ما يسمى بالربيع العربي منذ عام 2011. وقد أعاد هذا الانتقال المتعثر إحياء جدلية فكرية كلاسيكية حول شروط نشوء النظم السياسية واستقرارها، وفي مقدمتها جدلية العلاقة بين 'الأمة' (Nation) بوصفها جماعة هوياتية متخيلة ومستندة للترابط الوجداني والذاكرة المشتركة، و'الدولة' (State) بوصفها بنية مؤسسية بيروقراطية تمتلك احتكار العنف المادي والشرعي وتنفرد بالسيادة الإقليمية. وتمثل الحالة الليبية بعد عام 2011 نموذجاً حياً (Extreme Case) لهذا التداخل الجدلي؛ فخلافاً لحالات تونس ومصر، حيث حافظ جهاز الدولة وبيروقراطيته ومؤسسته العسكرية على حد أدنى من التماسك الهيكلي الكفيل بضبط فترات الاضطراب السوسيو–سياسي، شهد الكيان الليبي تفككاً بنيوياً كاملاً لمؤسسات السلطة المركزية، وتآكلاً حاداً في السيادة الوطنية، بالتوازي مع انفجار الهويات الفرعية (القبلية والجهوية) والإثنية التي برزت كأطر بديلة للحماية والتمثيل والأمن الاجتماعي. هذا الواقع يعيد توجيه البحث الأكاديمي نحو تفكيك التفسير السطحي للأزمة؛ فالانقسام ليس مجرد صراع مليشيات على الريع، بل هو أزمة بنيوية تدور حول سؤال الأسبقية والتسلسل: هل تسبق الأمة الدولة كشرط لتأسيسها واستقرارها، أم أن الدولة البيروقراطية هي التي تصنع الأمة عبر أدواتها الإدماجية والتعليمية؟

مشكلة الدراسة

السؤال الرئيسي: هل تتوفر في الحالة الليبية المقومات الاجتماعية لـ'الأمة' بالمعنى الحديث، وإذا كانت متوفرة فهل تعمل فعلياً كوظيفة موحدة في مسار إعادة بناء الدولة بعد 2011؟ وإذا كانت غائبة أو كامنة، فما التفسير النظري لذلك، وما المسارات الممكنة لبنائها وتفعيلها؟

الأسئلة الفرعية:

1. إلى أي مدى تنطبق النماذج الجدلية ('الأمة–الدولة' مقابل 'الدولة–الأمة') على البنية التعددية الليبية؟

2. ما طبيعة سياسات النخب السياسية الحاكمة المتعاقبة التي كرست تفتيت العقد الاجتماعي الوطني لصالح ولاءات دون وطنية ريعية جهوية وعرقية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: ضعف عناصر الأمة الليبية الكامنة بالمعنى السوسيولوجي الحديث يمثل عائقاً بنيوياً حال دون إعادة بناء الدولة بعد عام 2011، وأن هذا المأزق لا يُعالج بفرض التجانس القسري (نموذج الدولة–الأمة)، بل بالبناء التراكمي القائم على الاحتواء المؤسسي والدستوري للتنوع (نموذج الأمة–الدولة).

الفرضيات الفرعية:

1. أن المقومات الاجتماعية المكوّنة للأمة الليبية متوفرة جزئياً في وجدان المجتمع وتاريخه لكنها بقيت كامنة وغير موظّفة.

2. أن النخب السياسية الليبية المتعاقبة اختارت توظيف الولاءات القبلية والجهوية أداتياً لتعزيز نفوذها.

3. أن أزمة 'كينونة الدولة' (Stateness) هي التي تكرر الانقسام المؤسسي والجهوي في البلاد.

4. أن النموذج التحليلي والمفاهيمي لـ'الأمة–الدولة' (State–Nation) هو التصنيف المنهجي الأصح والأقدر على توصيف وتأصيل الحالة الليبية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها لسد فجوة علمية ثلاثية الأبعاد في الأدبيات السياسية والسوسيولوجية العربية المتخصصة بالحالة الليبية: فجوة مفاهيمية ومنهجية تتمثل في غياب إطار نظري يطبّق بدقة مصطلحات جدل 'أسبقية الأمة والدولة' على الحالة الليبية بعد 2011 من زاوية سوسيولوجية–هوياتية؛ وفجوة تصنيفية تتمثل في إغفال تطبيق نموذج 'الدولة–الأمة'

(State–Nation) على ليبيا كبديل تفسيري عن الاستمرار في تقييمها بمعيار نموذج 'الأمة–الدولة' التجانسي الكلاسيكي غير الملائم لبنيتها الاجتماعية؛ وفجوة زمنية وتطبيقية تتمثل في دمج الأدبيات الحديثة والمعاصرة المتخصصة التي تعالج إشكالية اختزال الأزمة في مجرد صراعات عسكرية أو جهوية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى:

1. تحليل الإطار النظري لجدلية الأسبقية بين كينونة الأمة وكينونة الدولة وتتبع مساراته في الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة.

2. اختبار مدى توفر المقومات الاجتماعية المكوّنة للأمة الليبية (البعد الوجودي).

3. تشخيص مدى فاعلية هذه العناصر ووظيفتها الفعلية في مسار إعادة بناء الدولة بعد 2011 (البعد الوظيفي).

4. تصنيف الحالة الليبية منهجياً ضمن ثنائية 'الأمة–الدولة' و'الدولة–الأمة' استناداً إلى براهين مؤسسية وسلوكية ملموسة (البعد التصنيفي).

5. استخلاص تفسير نظري لعوائق تفعيل عناصر الأمة الليبية، وصياغة مسارات وسيناريوهات نظرية بديلة تفيد الباحثين وصنّاع القرار المعنيين بالشأن الليبي.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على الجمع بين منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي–المقارن. وتهدف هذه المقاربة المنهجية إلى تفسير وتحليل العلاقة الجدلية بين 'بناء الدولة' و'بناء الأمة' في ليبيا بوصفها 'حالة ذات خصوصية' (Extreme Case) في تنوعها الاجتماعي والجهوي وصراعاتها المؤسسية بعد عام 2011. وتم تقسيم مراحل التحليل المنهجي إلى ثلاثة محاور: أولاً، رصد العناصر السوسيو–ثقافية والتاريخية الكامنة للأمة الليبية (البعد الوجودي)؛ ثانياً، اختبار مدى فاعلية واشتغال هذه العناصر في الواقع العملي بعد عام 2011 في ظل انقسام احتكار القوة (البعد الوظيفي)؛ وثالثاً، تصنيف الكيان الليبي بنيوياً ضمن ثنائية 'الدولة–الأمة' و'الأمة–الدولة'.

حدود الدراسة

يمتد النطاق الزمني لهذه الدراسة من سقوط النظام السابق عام 2011 إلى تاريخ إعداد الدراسة عام 2026، ويتحدد النطاق المكاني بالحالة الليبية بوصفها حالة ذات خصوصية في تنوعها الإثني والجهوي والقبلي. وتركز الدراسة على الأبعاد الوجودي والوظيفي والتصنيفي لجدلية الأمة والدولة في السياق الليبي، ولا تتناول الفاعلين الخارجيين والتدخلات الإقليمية والدولية إلا بقدر ما يخدم تفسير هذا التفاعل الداخلي.

تقسيمات الدراسة

تماشياً مع إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، تُستهل الدراسة بعرض الإطار النظري والمفاهيمي لثنائية الأمة والدولة ومراجعة الأدبيات المتخصصة وتحديد الفجوة العلمية وموضع الدراسة الراهنة، يليه تحليل البعد الوجودي لعناصر تأسيس الأمة الليبية وذاكرتها وإرادتها، فمناقشة البعد الوظيفي لمدى اشتغال هذه العناصر في مسار إعادة بناء الدولة بعد 2011، فتصنيف الأزمة الليبية ضمن ثنائية 'دولة–أمة' أم 'أمة–دولة'، قبل أن تُخصَّص القسم قبل الأخير لتفسير عوائق وتحديات بناء وتفعيل الأمة الليبية والسيناريوهات النظرية الخمسة للحل، وتُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي

يقتضي التأسيس المنهجي لدراسة جدلية الأمة والدولة في ليبيا إجراء ضبط اصطلاحي دقيق لمفاهيم البحث المحورية، ثم مراجعة نقدية مقارنة للأدبيات الأكاديمية والسياسية التي قاربت هذه الجدلية تاريخياً وتطبيقياً، تمهيداً لتحديد موضع الدراسة الراهنة ضمنها.

1. ثنائية الأمة والقومية، والهوية الوطنية والدولة

يمثل الضبط الاصطلاحي الدقيق لثنائيات الأمة والقومية، والهوية الوطنية والدولة، الخطوة الأولى لتخليص البحث الأكاديمي من الخلط المفاهيمي الشائع في الأدبيات العربية والسياسية العامة. ثنائية الأمة والقومية: تُعرَّف الأمة (Nation) في سياق العلوم السياسية الحديثة كـ"جماعة متخيلة" (Imagined Community)؛ حيث يتخيل أعضاؤها وجود رابطة وجدانية تجمعهم وتجعلهم يتماهون في كيان واحد ممتد تاريخياً وجغرافياً، بالرغم من أنهم لا يلتقون ببعضهم البعض ولا يعرفون بعضهم شخصياً (Anderson, 1983). هذه الأمة الحديثة تقوم على توفر عناصر سوسيولوجية تتمثل في الأرض الجغرافية والسياسية الموحدة، والذاكرة التاريخية المشتركة الغنية بالآلام والأمجاد الوجدانية، وإرادة العيش والعمل المشترك لتأسيس مستقبل جمعي. وفي هذا السياق، يرى البعض (حجال، 2012، ص. 7) أن مفهوم بناء الأمة (Nation-building) يمثل حجر الزاوية الذي تتأسس عليه فاعلية أي بناء مؤسساتي للدولة؛ حيث يظل نجاح بناء الدولة مرهوناً بشكل وثيق بنجاح صهر الهويات الفرعية وبناء ضمير جمعي يوحد تطلعات المجتمع. وينبغي التمييز المنهجي بين هذا المفهوم الإقليمي السياسي المعاصر للأمة، وبين المفهوم التراثي الإسلامي لـ"الأمة الإسلامية العابرة للحدود" القائم على رابطة العقيدة والمجتمع العقدي دون الالتزام بحدود جغرافية أو دولة قومية محددة. أما القومية (Nationalism)، فهي الأيديولوجية أو الحركة السياسية التي تسعى لجعل الوحدة السياسية (الدولة) متطابقة تماماً مع الوحدة الوطنية والوجدانية والثقافية (الأمة) (Gellner, 1983).

مفهوما الهوية الوطنية والدولة: تمثل الهوية الوطنية (National Identity) التعبير الذاتي والوجداني عن شعور الانتماء الفردي والجمعي للأمة ورموزها ومقوماتها وثقافتها، وتتولد هذه الهوية كمنتج تراكمي للعمل البنائي من الأعلى إلى الأسفل عبر الإعلام والتعليم والمناهج الدراسية الوطنية المشتركة (Wimmer, 2018). وتوضح دراسة أخرى (Almagro & Andrés-Cerezo, 2020, p. 776) أن عملية صياغة وتشييد الهويات الوطنية تتطلب استجابة سيكولوجية واقتصادية تضمن التفاف المجتمع حول الرموز المشتركة كعامل للتوازن وحفظ التماسك الاجتماعي في مواجهة التصدعات السوسيو-اقتصادية. أما الدولة (State) بالمعنى الفيبري الكلاسيكي، فهي المؤسسة أو الكيان الذي يفرض بنجاح وتأثير احتكاره للعنف المادي المشروع (Legitimate Coercion) والسيطرة الأمنية والسيادية الكاملة على جغرافيا محددة وكتلة سكانية معينة (Weber, 1919; Tilly, 1975). فالدولة تمثل الهيكل التنظيمي البيروقراطي القانوني القسري، بينما الأمة تمثل القوام السوسيولوجي والوجداني الحاضن لهذه المأسسة.

2. كينونة الأمة وكينونة الدولة: توضيح تصنيفي للمصطلحين

تشتق هذه الدراسة تمييزها المحوري بين 'كينونة الأمة' (Nationness) و'كينونة الدولة' (Stateness) من قاعدة خوان لينز وألفريد ستيبان الشهيرة 'Stateness before Nationness'، بوصفهما بُعدين متمايزين نظرياً وإن تلازما تطبيقياً في مسار بناء الكيانات السياسية الحديثة. فإذا كان 'بناء الدولة' (State-building) يشير إلى التأسيس الهيكلي والمؤسساتي الصلب -الجيش، والأجهزة الأمنية، والجهاز الضرائبي، والبيروقراطية القسرية القادرة على احتكار العنف المادي المشروع (Weber, 1919; Tilly, 1975)- فإن 'كينونة الدولة' بمعناها الدقيق تتجاوز مجرد وجود هذا الجهاز إلى حسم التوافق التأسيسي الصارم حول حدود الدولة الجغرافية وهويتها السياسية ومن هم مواطنوها الملتزمة بحمايتهم وتمثيلهم؛ فغياب هذا التوافق هو ما يُعرف تحديداً بـ'أزمة كينونة الدولة' التي تُجهض أي مسار لاحق نحو الاستقرار المؤسسي مهما بلغت صلابة الجهاز البيروقراطي شكلياً (Linz & Stepan, 1996, p. 17).

في المقابل، لا تعني 'كينونة الأمة' مجرد وجود 'أمة' بالمعنى الوصفي -أي جماعة متخيلة تتقاسم ذاكرة وأرضاً ولغة (Anderson, 1983)- بل تشير تحديداً إلى تحوّل هذا الوجود الوصفي إلى مصدر مشروعية وجدانية حية تمنح الجهاز المؤسسي 'روحاً' يمتثل لها المواطن طوعاً لا خوفاً من العقاب وحده. فالدولة التي تُقام مؤسساتها دون أن يسبقها أو يرافقها توافق مجتمعي على من هو 'المواطن' ومن يحق له الانتماء، تظل -مهما بلغت صلابة أجهزتها الأمنية والبيروقراطية- 'هيكلاً تنظيمياً' يفتقر لكينونته الحقيقية، عرضة لأن تتغلب الولاءات الفرعية (القبلية أو الجهوية) على الولاء للمركز عند أول

اختبار جدي (Migdal, 1988). وهذا بالضبط هو مضمون 'جدلية الأسبقية' التي تتناولها الدراسة: هل يجب أن تُحسم كينونة الأمة –أي التوافق على الهوية الجامعة– أولاً كشرط لنجاح بناء مؤسسات الدولة، أم أن الدولة القوية هي التي تصنع هذه الكينونة لاحقاً عبر أدواتها الإدماجية؟ وهو التساؤل الذي تخصص له الدراسة، في الفقرة الآتية، مراجعة نظرية مفصلة لجذوره ومساراته.

3. الاتجاهات الكلاسيكية في معالجة بناء الدولة الليبية وهشاشتها بنيوياً

يقتضي التأسيس المنهجي لدراسة جدلية الأمة والدولة في ليبيا إجراء مراجعة نقدية مقارنة للأدبيات الأكاديمية والسياسية التي قاربتها تاريخياً وتطبيقياً. وبمراجعة هذه الأدبيات، يمكن تصنيف المقاربات العلمية ضمن اتجاهات كلاسيكية ركزت على بنية الدولة الحديثة الريعية وهشاشتها، وأخرى حديثة قاربت أزمة ما بعد 2011 من منظور تفكك العقد الاجتماعي والفراغ السيادي، وتيارات نظرية معاصرة وظفت طروحات الهوية والتراتب والتماسك الاجتماعي المقارن لضبط ملامح الأزمة المعاصرة. تميزت الكتابات التأسيسية التي حاولت تفسير طبيعة الدولة الليبية بالتركيز على سمتين: الهشاشة البنيوية والتكوين المشوه. وفي هذا الإطار، تطرح إحدى الأطروحات التاريخية والمؤسسية الهجينة أن الكيان الليبي تأسس كـ'حالة شاذة' (Anomaly) في علاقة القبيلة بالدولة، حيث قاومت الروابط القبلية السوسيولوجية محاولات الإخضاع الإداري الكولونيالي ثم الملكي، ووجدت القبيلة والقرابة نفسها في حالة مقاومة وتبادل مستمر مع البنية البيروقراطية الرسمية الناشئة (Anderson, 1986, 1990). وتضيف هذه الأطروحة أن التحولات الاجتماعية في ليبيا لم تقد إلى تلاشي القبيلة، بل تم تكييفها أداتياً لإعادة إنتاج أدوارها السياسية. من زاوية أخرى، تتبنى دراسة أخرى مقاربة ريعية صلبة لتفسير تعثر بناء الدولة والولاء الوطني، وتجادل بأن تدفق عائدات النفط منذ مطلع الستينيات وفر للدولة الملكية ثم نظام الجماهيرية قاعدة ريعية مكنتها من ممارسة 'اقتصاد التوزيع' البترولي، مما ألغى الحاجة السوسيولوجية لفرض الضرائب أو بناء مشاركة ديمقراطية متبادلة، وتسبب في ضمور كينونة الدولة (Stateness) وتغييب المؤسسات الرسمية والبيروقراطية العقلانية لصالح شبكات محسوبية شخصية (Vandewalle, 2006, 2012). وفي المقابل، تُقدَّم رواية بديلة تأسيسية ترفض الاختزال الاستعماري أو الريعي السطحي لليبيا، وتذهب إلى أن الهوية الوطنية الليبية نشأت عضوياً عبر شبكات التصوف السنوسي والجهاد القبلي والمقاومة المشتركة ضد 'الشر الاستعماري الإيطالي' الإبادي (Ahmida, 1994, p. 54) (TRAUMA). ويرى أصحاب هذه القراءة أن هذه الذاكرة التراكمية التاريخية، التي صهرت أقاليم برقة وطرابلس وفزان في خضم صدمة الاعتقال الجماعي الفاشي، شكلت ركائز وجدانية أصيلة للهوية الوطنية الجامعة نقيضاً للأطروحات الكولونيالية التي صورت ليبيا ككيان اصطناعي محض (أحميدة، 2012، ص. 11؛ Ahmida, 2020). وعلى الصعيد السوسيولوجي المحلي، تطرح إحدى الدراسات استعارة 'صراع الخيمة والقصر' لتفسير التناقض البنيوي بين التحديث المادي السطحي للبنية النفطية وبين الارتكاس السلوكي والذهني السائد نحو القيم السوسيولوجية التقليدية والروابط الفرعية (التير، 2014). ويتسق هذا الطرح مع دراسات ميدانية نادرة حول الثقافة السياسية الليبية، خلصت إلى أن القبيلة تظل الإطار المرجعي الأول للهوية والأمن الشخصي والاجتماعي للمواطن الليبي في ظل الضعف التاريخي لمؤسسات المواطنة والسيادة القانونية (Obeidi, 2001, p. 116).

4. الأدبيات الحديثة لأزمة ما بعد 2011 ومقاربات تفكك العقد الاجتماعي والفراغ السيادي

تفرض الأدبيات الحديثة لأزمة ما بعد 2011 مداخل تحليلية جديدة قاربت تفكك العقد الاجتماعي والفراغ السيادي الذي أعقب الانهيار المؤسسي بعد عام 2011. تطرح إحدى المقاربات تفكك العقد الاجتماعي وتفتت 'كينونة الدولة' (Stateness) في ليبيا، مبيّنة أن سقوط النظام الأوتوقراطي كشف غياباً تاماً لمؤسسات رسمية قادرة على البقاء، مما تسبب في ارتكاس المجتمع نحو 'عقود اجتماعية محلية' فرعية حامية؛ حيث انقسمت البلاد إلى 'إقطاعيات مليشياوية' محلية (Localized Fiefdoms) تقتات على تهريب الوقود واقتسام ريع النفط مقابل توفير الحماية الأمنية المفقودة للمواطنين (Furness & Trautner, 2020, 10, pp. 2–3). وفيما يتعلق بتحديات الانتقال، تحلل دراسة أخرى أزمة المأسسة وتأثير إرث نظام الجماهيرية التراكمي، وتذهب إلى أن سياسات 'Statelessness' المتعمدة التي انتهجها النظام السابق طوال 42 عاماً عبر تدمير

الأحزاب والدستور والمؤسسات البيروقراطية وتغليب شبكات الولاء الشخصي والقبلي جعلت نخب الانتقال تبدأ من الصفر في بيئة مشبعة بالسلاح، مما أعاق قيام انتقال ديمقراطي حقيقي وكرس الوعي السياسي المشوه والصراعات الجهوية والقبلية للسيطرة على موانئ النفط (Gargoum, 2022, pp. 40, 95). وعلى صعيد السيادة الناقصة، يُقدَّم تحليل لـ'فراغ' السيادة والتداعيات السلبية للتدخل العسكري الدولي لعام 2011، مفاده أن تفعيل قرار مجلس الأمن 1973 بواسطة حلف الناتو مثّل وجهاً من وجوه 'إمبريالية ما بعد الحداثة'، حيث أسقط التدخل العسكري النظام ودمر مؤسساته الأمنية دون أن يساهم في بناء مؤسسات بديلة، مما ترك البلاد في مأزق الشرعية المنقسمة بين سلطتي طرابلس وطبرق، وجزأ السيادة الوطنية وجعل الكيان الليبي عرضة للتدخلات الخارجية والإقليمية (Elhudairi, 2023, pp. 34–35).

5. الاتجاهات النظرية المعاصرة: الهوية، والتماسك الاجتماعي، والتراتب المتعدد

تقدم الأدبيات المعاصرة بعد عام 2020 مساهمات نظرية مهمة. ففي دراسة حول صراع الحدود والقبيلة، تُحلَّل التوترات البنيوية القائمة في مسار بناء الدولة في ليبيا بين 'الحدود الكولونيالية الهندسية' المفروضة وبين 'المواطن الأصلية التاريخية' للقبائل، موضحةً كيف يسهم هذا التناقض الجغرافي والوجداني في نشوء معضلات الامتداد والولاءات العابرة للحدود (Irredentism) (Ben Khayal, 2023, p. 2). وتطرح الدراسة ذاتها أهمية إعادة قراءة مفهوم 'العصبية' الخلدونية كرافد سوسيولوجي مرن يملأ فراغ غياب الدولة ويوفر التماسك والأمن للمجتمع في لحظات الانهيار المؤسسي (Ben Khayal, 2023, pp. 6, 8). من جانبها، تقدم دراسة أخرى مقارنة هيكلية بين مسارات بناء الدولة وتأثير التماسك الاجتماعي في تونس وليبيا، مستعينة بتمييز نيكولاس هيبير–ليماي بين المدخل الفيبري (المؤسسي البيروقراطي) والمدخل الدوركايمي (السوسيولوجي القائم على التماسك والضمير الجمعي)، وتبرهن على أن الإرث المؤسسي البورقيبي في تونس ساهم في تفكيك القبلية مبكراً وبناء تماسك اجتماعي مدني امتص صدمة سقوط نظام بن علي، بينما تسبب تدمير النظام السابق للمجتمع المدني في ليبيا في إجهاض التماسك الاجتماعي الوطني وارتداد المجتمع نحو القبلية عند تآكل كينونة الدولة (Menaifi, 2022, pp. 68–69). وتطرح دراسة أخرى أطروحة نقدية ذات أهمية تفكك من خلالها 'خطاب فشل الدولة' (State Failure Discourse) الغربي والنيوليبرالي المستورد، وتجادل بأن اختزال المشهد الليبي في مصطلح 'الدولة الفاشلة' يغفل البنى المحلية المنتجة للأمن والتماسك السلوكي، وتدعو لتبني نموذج 'التراتب المتعدد' (Heterarchy) لفهم كيف ينتج الفضاء الاجتماعي المحلي أمنه وقواعده وقوانينه الخاصة وتفاعلاته العابرة للحدود بعيداً عن هيراركية الدولة المركزية المفروضة من الأعلى (Ferrotti, 2025, pp. 9–10). وفي دراسة حول 'الصحوة' القبلية ومأسسة التعبئة السياسية، تُقارَن تجارب الخليج العربي وليبيا، مبيّنةً أن القبيلة لم تكن يوماً نقيضاً بنيوياً للدولة الحديثة، بل جرى تكييفها وإعادة صياغتها كمؤسسة أداتية وريعانية لعرقلة المعارضات الحضرية ومأسسة شبكات المحسوبية وشراء الولاءات وتثبيت دعائم السلطة (Al-Kuwari, 2025, p. 137). وأخيراً، تقدم دراسات أخرى تحليلاً معاصراً لمقومات بناء الأمة بالاقتصاد والتعليم والذاكرة الجمعية والمقررات التعليمية المشتركة كعوامل بناء الأمة وتوحيد الهويات التعددية (Rohner & Zhuravskaya, 2024).

6. الفجوة العلمية

تكشف المراجعة النقدية للأدبيات السابقة عن فجوة علمية ثلاثية الأبعاد تسعى هذه الدراسة لسدها:

1. الفجوة المفاهيمية والمنهجية: تفتقر الأدبيات السياسية والسوسيولوجية العربية لتقديم إطار نظري يطبّق بدقة مصطلحات جدل 'أسبقية الأمة والدولة' (Stateness before Nationness) على الحالة الليبية بعد 2011 من زاوية سوسيولوجية–هوياتية، حيث يقتصر الاهتمام إما على البعد الوصفي–القانوني أو على البعد العسكري–الأمني المؤسسي البحت.

2. الفجوة التصنيفية: إغفال تطبيق نموذج 'الدولة–الأمة' (State–Nation) المقترح من ستيبان ولينز وبادف (2011) على ليبيا كبديل تفسيري لدراسة التعددية المتجذرة، والاستمرار التقليدي في تقييمها والتحسر على فشلها بمعيار نموذج 'الأمة–الدولة' (Nation–State) التجانسي الكلاسيكي غير الملائم أصلاً لبنيتها الاجتماعية.

3. الفجوة الزمنية والتطبيقية: دمج الأدبيات الحديثة والمعاصرة حتى الأعوام (2023–2026) التي تعالج ديناميات التراتب المتعدد والاتصال القبلي المقارن، تجاوزاً للأطر الصحفية السطحية والتقليدية التي تختزل الأزمة في مجرد صراعات عسكرية أو جهوية تفتقر للمضمون الهوياتي والمؤسسي المتداخل.

7. جدلية الأسبقية بين الأمة والدولة: الجذور والمسارات النظرية

تتحاور الأدبيات المقارنة لتثبيت نماذج نظرية تفسر شروط نشوء الكيانات السياسية؛ وتطرح ثلاث مقاربات محورية (المقاربة المؤسسية القسرية لتيلي، مقابل المقاربة التحديثية لغيلنر وأندرسون). يطرح تشارلز تيلي مقاربته المؤسسية القسرية التأسيسية التي لخصها في عبارته الشهيرة "الحرب صنعت الدولة، والدولة صنعت الحرب" (War made the state, and the state made war)، مبيّناً أن نشوء الدولة وبيروقراطيتها وجهازها القسري واستخلاصها للضرائب والموارد من الفضاء الاجتماعي في أوروبا الغربية سبق تاريخياً وتراكم بالكامل قبل تشكل الأمة (Tilly, 1975, 1990). فالدولة وجهازها الحربي هما اللذان صنعا الأمة تالياً عبر تدمير الخصوصيات الإقليمية وصهر المجتمع قسرياً. وفي المقابل، تؤكد المقاربة التحديثية التفكيكية لإرنست غيلنر وبندكت أندرسون أن الأمة صناعة وبناء مستمر للنخب والتطور التحديثي، المتمثل في نشوء "رأسمالية الطباعة" والتعليم الإجباري العام وتوحيد اللغة الوطنية ومناهج التاريخ، حيث صُنعت الأمم من الأعلى عبر أدوات تدمير الهويات المحلية ومأسسة لغة رسمية واحدة لبناء الكيان القومي الموحد (Gellner, 1983; Anderson, 1983). وفي سياق القراءة السوسيولوجية لعملية الانتقال المؤسسي، تُستحضر أطروحة صامويل هانتنغتون حول "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"، مبيناً أن الاضطراب السياسي ومأزق بناء الدولة في مجتمعات العالم الثالث يحدث بنيوياً عندما تتجاوز معدلات التعبئة والوعي الاجتماعي والسياسي للجماهير قدرة المأسسة البيروقراطية للدولة وقنواتها التنظيمية على استيعاب تلك المطالب وتوجيهها.

إشكالية "كينونة الدولة" وأطروحة المجتمعات القوية (ميغدال، لينز وستيبان): يطرح جويل ميغدال مفهوم التوتر البنيوي القائم تاريخياً في دول الجنوب والشرق العربي بين "المجتمعات القوية والدول الضعيفة" (Strong Societies and Weak States)؛ حيث تنجح البنى الاجتماعية الفرعية المتجذرة تاريخياً (كالقبيلة والجهة والطائفة) في حماية ولائها وتماسكها المادي والسلوكي ومقاومة المأسسة البيروقراطية للدولة المركزية، مما يعيق استكمال احتكار القوة والسيادة وتفتيت الوعي الوطني الجامع لصالح ولاءات فرعية حامية بديلة (Migdal, 1988). وهو ما يعزز رؤية فرانسيس فوكوياما (الواردة في حجال، 2012، ص. 46) ومفادها أن غياب الولاء الوطني الجامع للدولة يدفع الأفراد تلقائياً للارتداد السلوكي نحو الروابط الفرعية الحامية (كالقبيلة أو العصبية الجهوية)، مما يشكل عائقاً بنيوياً يحول دون قيام المؤسسات البيروقراطية والأمنية الرسمية بأداء وظائفها السيادية والخدمية. وفي سياق أطروحة التحول الديمقراطي والمأسسة، يصوغ خوان لينز وألفريد ستيبان قاعدة "Stateness before Nationness" (أولوية كينونة الدولة على بناء الأمة)، مبرهنين على أن غياب التوافق التأسيسي والصارم على حدود الدولة وهويتها ومن هم مواطنوها الذين تلتزم بحمايتهم وتمثيلهم، وهو ما يُعرف بأزمة كينونة الدولة، يجهض بالكامل أي مسار للانتقال الديمقراطي أو مأسسة وبناء الكيان الدستوري المستقر (Linz & Stepan, 1996, p. 17).

انطلاقاً من هذا الطرح، يقدّم ستيبان ولينز مع يوغيندرا يادف تمييزاً حاسماً بين نموذجين هيكليين لتأسيس واستقرار الكيانات السياسية. يجادل هذا التوجه بأن نموذج "الأمة–الدولة" (Nation–State) التجانسي الكلاسيكي يفترض صهر كافة المكونات قسرياً وثقافياً في هوية ولغة واحدة، وهو نموذج غير ملاءم لدول التنوع العميق. ويطرحون بدلاً منه نموذج "الدولة–الأمة" (State–Nation) التعددي كخيار صلب للدول ذات التنوع الإثني واللغوي والجهوي (كالهند وإسبانيا وكندا وبلجيكا)، حيث تدار التعددية عبر ترتيبات فدرالية غير متماثلة، واحتواء مؤسسي للتنوع، وبناء هويات متعددة متكاملة غير متنافسة (Stepan, Linz & Yadav, 2011, p. xii). ويتسق هذا التمييز مع النقد الأفريقي وما بعد الكولونيالي لمحمود ممداني وباسيل ديفيدسون الذي يفكك إرث الدولة المفروضة استعمارياً. يجادل ممداني بأن فرض نموذج الدولة التجانسي الغربي

على دول أفريقيا أنتج "الدولة المشطورة" (Bifurcated State) المفتتة سوسيولوجياً، ويدعو لضرورة "فك الاقتران بين الأمة والدولة" لبناء نماذج تشاركية تعددية تستوعب التنوع (Mamdani, 1996, 2020). ويؤكد ديفيدسون بدوره أن نموذج الأمة–الدولة المستورد يمثل "لعنة الدولة القومية الحديثة في أفريقيا"؛ لأنه فرض تجانساً قسرياً على مجتمعات قائمة تاريخياً على التعددية السوسيو–ثقافية والاتصال الطبيعي المرن (Davidson, 1992). وفي هذا الصدد، يبرز اتجاه تحليلي في الأدبيات (مزراق ودراجي، 2018، ص. 865) أن متطلبات بناء الدولة وتأسيس استقرارها في أفريقيا تفرض الانتقال من النماذج البيروقراطية المستوردة إلى صياغة مقاربات محلية هجينة تعترف بالتنوع وتراعي الخصوصية الثقافية للمجتمعات الأفريقية.

ثانياً: البعد الوجودي للأمة الليبية: مقاربة سوسيولوجية لعناصر التأسيس والذاكرة والإرادة

يهدف هذا المحور التحليلي إلى اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، وفحص مدى توفر المكونات السوسيولوجية والوجدانية للأمة الليبية (الذاكرة التاريخية المشتركة، وإرادة العيش والعمل المشترك، والامتداد الإقليمي الجغرافي والسياسي الطبيعي)، بالاستناد المباشر إلى الأدبيات المتخصصة والمحدثة.

تأسس الكيان الليبي الحديث وأعلن استقلاله في الرابع والعشرين من ديسمبر عام 1951 كدولة مملكة دستورية اتحادية، في سياق استثنائي لم يكن مدفوعاً بحركة قومية كلاسيكية مكتملة أو اندفاعة شعبية جامعة، بل ارتكز بالدرجة الأولى على الشرعية الدينية والروحية والمصداقية التاريخية للطريقة السنوسية الصوفية بوصفها الرمز الأبرز لمقاومة الغزو والسيطرة الكولونيالية الإيطالية (Marchi, 2026, p. 59). وفي هذا الإطار، يتبيّن أن شرعية المملكة الوليدة تأسست وصيغت تاريخياً حول شخصية الملك إدريس شيخ الطريقة السنوسية، ممنهِجةً ما يُطلق عليه 'السيادة الإبستمولوجية السنوسية' (Sanūsi Epistemological Sovereignty) (Marchi, 2026, p. 60). فقد تم توظيف وإنتاج المقررات والكتب التاريخية والوثائق الرسمية من قبل مؤرخي القصر (مثل محمد فؤاد شكري ومحمد الطيب الأشهب) لإضفاء طابع وطني توحيدي وصياغة ذاكرة تاريخية تجعل من الحركة السنوسية وعائلة الملك محور الكفاح والجهاد الوطني والمنقذ الوحيد المؤسس للأمة الليبية (Marchi, 2026, p. 62). غير أن هذا التأسيس عانى من مأزق بنيوي جوهري؛ إذ يرى البعض أن نفوذ الحركة السنوسية الروحي والسوسيولوجي والقبلي لم يكن متجانساً جغرافياً على مستوى الإقليم الليبي، بل تركزت قاعدته الصلبة في أقاليم برقة وقبائل السعادي والواحات الجنوبية، بينما واجه هذا التأسيس معارضة وتوجساً بنيوياً من النخب الحضرية والوطنية والقومية الصاعدة في إقليم طرابلس، والتي كانت تفضل خيار الدولة الجمهورية المركزية (أحميدة، 2012، ص. 7). هذا التناقض جعل الوعي بالهوية الوطنية عند التأسيس وعياً 'هشاً' وكامناً، إذ لم تنجح المأسسة في بناء أدوات صلبة لصهر الهويات الفرعية، بل تم احتواؤها وتمرير استقرار الدولة عبر سياسات تحالفية زبائنية ريعية مع شيوخ القبائل (Marchi, 2026, p. 64; السوري، 2003، ص. 179).

يمثل الشعور المشترك بالآلام والذاكرة الجماعية المأساوية لصدمة الاستعمار الإيطالي الإبادي (1911–1931) الركيزة والوجدان الأعمق للضمير الجمعي الليبي. وتحلل أبحاث رائدة حول الإبادة الجماعية الكولونيالية المنسية والمسكوت عنها كيف أن 'صدمة معسكرات الاعتقال والشر المشترك' شكلت وعياً وطيداً بالذات الليبية في مواجهة الآخر الاستعماري (Ahmida, 2020, p. 54). لقد تسبب استشهاد ما يقرب من نصف سكان إقليم برقة وإبادة جماعات برمتها وتهجير الآلاف في معسكرات السجون الفاشية البشعة في خلق 'ضمير تاريخي مشترك وعاطفة وطنية تراكمية' وجسيمة صهرت الليبيين من كافة الأقاليم والقبائل في جبهة شعورية وجدانية واحدة، وهو ما يوصف بـ'الرواية البديلة والوطنية التأسيسية' للأمة الليبية في مواجهة الأطروحات الاستعمارية والكولونيالية التي صورت المجتمع الليبي كمجرد فضاء بدوٍ مفكك وخالٍ من أي مضمون سياسي أو هوية وطنية توحيدية (أحميدة، 2012، ص. 11). بيد أن هذه الذاكرة التاريخية المشتركة للأمة الليبية، رغم عمقها السوسيولوجي والوجداني، واجهت 'إجهاضاً متعمداً وممنهجاً ومستمراً'؛ فبعد استقلال 1951 تسبب الضعف الهيكلي ومحاولات تغييب الهويات التعددية في كمون هذه العناصر، ومع مجيء نظام الجماهيرية عام 1969 جرى توظيف 'صدمة الاستعمار' أيديولوجياً لشرعنة النظام وتصفية الخصوم وتهميش الذاكرة الملكية ومحاولات صياغة الهوية قسرياً، مما

كرس الفراغ المؤسسي وهشاشة الانتماء السلوكي وبقاء العناصر الوطنية الجامعة في حالة كمون سوسيولوجي مستمر (Gargoum, 2022, p. 95).

تطرح إحدى الدراسات معضلة وجدلية جغرافية سوسيولوجية مهمة لتفسير الهشاشة البنيوية للأمة الليبية، وتتمثل في التناقض البنيوي الحاد بين 'الحدود الكولونيالية الجغرافية المرسومة هندسياً' ومصطنعة وبين 'المواطن الأصلية والمجالات الحيوية السوسيو–ثقافية' للقبائل، مما تسبب في نشوء أزمة الامتدادات والولاءات العابرة للحدود (Irredentism) (Ben Khayal, 2023, p. 2). وتوضح الدراسة ذاتها أن الكيان الإقليمي للدولة الليبية تم رسمه وتأسيسه بمفاوضات هندسية مصطنعة بين القوى الإمبراطورية (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) دون أي مراعاة للبنية السوسيولوجية والامتدادات الطبيعية للقبائل ومصالح السكان المحليين (Ben Khayal, 2023, p. 4). ويؤكد البعض (امرايف، 2024، ص. 10) أن الهوية الوطنية الليبية تتميز بطبيعة مركبة تتداخل فيها العوامل القبلية والتاريخية والدينية، مما يجعل تماسكها مرهوناً بقدرة مؤسسات الدولة على تفعيل هذه الهوية وتوفير قنوات تعبيرية آمنة. هذا التباين جعل الدولة عاجزة تاريخياً وبنيوياً عن بسط سيطرتها البيروقراطية والأمنية المطلقة على كامل حدودها الجغرافية الشاسعة، وتسبب في نشوء ولاءات سوسيو–ثقافية واقتصادية عابرة للحدود تمارس اتصالاً يومياً يتجاوز سيادة الدولة (Ben Khayal, 2023, p. 6). ويكمّل هذا التحليل تحليل آخر يصف الحدود الموروثة بـ'الإرث المسموم' للاستعمار في ليبيا، مبيّناً أن قبائل الجنوب كالتبو والطوارق تم تقسيمهم هندسياً بين جغرافية دول متعددة (ليبيا، تشاد، النيجر، الجزائر)، مما تسبب في حرمانهم التاريخي من شروط المواطنة الكاملة في ظل عهد الجماهيرية وتهميشهم تحت مسمى أنهم 'عناصر أفريقية عابرة للحدود'، وهو ما أنتج فراغاً سيادياً وهوياتياً ملموساً برزت تداعياته الكارثية بالانفجار المسلح وسيطرة هذه الجماعات على منافذ الحدود والتهريب والنفط في الجنوب بعد عام 2011 (Cresti, 2017, p. 48).

عندما بدأت أحداث 17 فبراير عام 2011، كان من المتوقع أن تمثل فرصة تاريخية نادرة لإعادة تفعيل 'الأمة المتخيلة' وبنائها على أسس وطنية تشاركية حية؛ حيث كسر التآخي الشعبي العارم وتضامن المدن والأقاليم في اللحظات الأولى من الانتفاضة جدران العزلة والجهوية، واستدعى الليبيون رموز الجهاد الوطني كعمر المختار والدستور الاتحادي لعام 1951 كرموز توحيدية للتحرر وبناء عقد اجتماعي جديد (Gargoum, 2022, p. 95). غير أن التدخل العسكري الدولي لحلف الناتو بموجب القرار 1973، وسقوط النظام وما تلاه من انهيار شامل لكافة البنى الأمنية والإدارية، حوّل هذه اللحظة التاريخية إلى أزمة وجودية معقدة. ويُبرهن على أن 'إمبريالية ما بعد الحداثة' والتدخل العسكري ساهما في تجزئة الشرعية والسيادة الوطنية وتأسيس حالة الفراغ المؤسسي والسياسي التام (Elhudairi, 2023, pp. 34–35). في ظل غياب الدولة وعجز الحكومات الانتقالية الهشة عن توفير الحماية والحد الأدنى من الخدمات، ارتد المجتمع الليبي نحو هوياته الفرعية الحامية (القبيلة والجهة والمليشيا) كملجأ وحيد للبقاء، مما تسبب في جرف المضمون التوحيدي للحظة 2011، وترسيخ الانقسامات البنيوية (الصواني، 2026).

ثالثاً: البعد الوظيفي: هل تعمل عناصر الأمة في مسار إعادة بناء الدولة بعد 2011؟

ينتقل البحث في هذا المحور من السؤال الوجودي حول كينونة الأمة الليبية وأسس تماسكها، إلى السؤال الوظيفي والتطبيقي: هل تعمل وتتحرك هذه العناصر والرموز الوطنية الجامعة حالياً كمحرك فاعل لإعادة مأسسة الدولة؟

يُظهر تتبع مسار ما بعد 2011 فشلاً هيكلياً وذريعاً للنخب الانتقالية المتعاقبة في مأسسة الروابط المشتركة وبناء مواطنة متكافئة. وبدلاً من تفعيل المكونات الجامعة، سلكت هذه النخب خيار التوظيف الأداتي والاستغلال البنيوي للولاءات دون الوطنية والقبلية لترسيخ نفوذها والحصول على السلطة، تماشياً مع نماذج التعبئة والخيارات النخبوية التي يصوغها هاريس ميلوناس (Mylonas, 2021, p. 4). وتبرهن دراسة مقارنة معمقة على أن نخب الانتقال الليبية كررت تكتيكات الأنظمة

السابقة عبر تسييس القبلية وأجرأتها لخدمة صراعاتها، مستغلة ريع الموازنات النفطية لشراء ولاء المجموعات المسلحة والمجالس القبلية والجهوية المتصارعة وتغذية شبكات المحسوبية وشق صف المعارضات (Al-Kuwari, 2025, p. 137). هذا التوظيف الأداتي الريعي حوّل مفهوم الدولة في مخيال الفاعلين المحليين والمليشيات من 'كيان سيادي حامٍ وموحد' إلى مجرد 'مصدر للمنافع والغنائم والريع' البترولي الذي يجب السيطرة عليه والتفاوض لتقاسمه وتثبيت السلوكات دون الوطنية على حسابه (Al-Kuwari, 2025, p. 505). ويتلاقى هذا الاستنتاج مع موقف نقدي صارم في الأدبيات؛ إذ يؤكد أن جذر أزمة الكيان الليبي المعاصر لا يكمن في 'غياب الهوية الوطنية أو الأمة'، بل يتركز بالكامل في 'العجز التاريخي والفشل المؤسسي الفادح للنخب السياسية' المتصارعة في تحويل وبناء مأسسة وقوانين شرعية عادلة قادرة على تنظيم واستيعاب هذا التنوع الاجتماعي والقبلي تحت مظلة مواطنة متكافئة (الصواني، 2026).

يمثل غياب المأسسة وانهيار احتكار القوة المادية المشروعة جوهر 'كينونة الدولة' (Stateness)، العائق البنيوي والوظيفي الأول الذي شل وظيفة الأمة الليبية. ويُبرهن على أن العقد الاجتماعي الأوتوقراطي الريعي المتجذر في تاريخ بنية الأنظمة السياسية المتعاقبة السابقة، بالاستناد لتوزيع الريع النفطي والقمع الشخصي، انهار بالكامل بعد عام 2011، ليحل محله فراغ بنيوي عجزت فيه كافة السلطات الانتقالية الهشة عن توفير السلعة العامة الأساسية والشرط الأول للمواطنة، وهو 'الحماية' أو الأمن والسيادة القانونية (Furness & Trautner, 2020, p. 10). هذا العجز التام للدولة المركزية عن تقديم خدمة الحماية والأمن للمواطنين والقبائل مقابل الولاء، دفع بالمجتمعات المحلية والقبائل والمدن إلى سحب ولائها من المركز الافتراضي والارتداد السريع نحو هياكلها التقليدية الحامية لتأسيس وتوقيع 'عقود اجتماعية محلية وفرعية بديلة' (Furness & Trautner, 2020, p. 12). ونتيجة لذلك، تحولت الجغرافيا السياسية والاجتماعية الليبية إلى 'إقطاعيات محلية' مسلحة تسيطر على الحدود والنفط والتهريب، مما جعل تفعيل أي رابطة وطنية جامعة أمراً مستحيلاً من الناحية الوظيفية طالما ظلت هذه المجموعات تسيطر على السلاح والريع بمباركة من البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط التي تدفع مرتبات هذه المجموعات المسلحة المتناحرة لضمان بقاء تدفق النفط (Furness & Trautner, 2020, p. 13).

يتضح التوتر البنيوي الوظيفي في ليبيا بين الروابط القبلية والمأسسة البيروقراطية عند تتبع نشوء النظم السياسية على الصعيد المحلي. وتقدَّم مقاربة نقدية بديلة ومبتكرة لـ'خطاب فشل الدولة' الغربي النيوليبرالي المستورد، مؤكدة ضرورة تبني مفهوم 'التراتب المتعدد' (Heterarchy) لتفسير الوضع السوسيو-سياسي الليبي (Ferrotti, 2025, p. 10). ويُبرهن على أن غياب سلطة هرمية موحدة ومركزية في ليبيا لا يعني بالضرورة غياب النظام والفوضى المطلقة، بل يوضح نشوء 'نظم سياسية وأمنية محلية موازية' ومرنة تقودها القبائل والمليشيات والمجالس المحلية والمجتمعية التي تولد قواعدها وقوانينها الأمنية والسلوكية والاقتصادية بعيداً عن مركزية الدولة المفروضة من الأعلى (Ferrotti, 2025, p. 11). وفي هذا السياق، تقدم دراسة أخرى مقارنة هيكلية مبنية على تمييز نيكولاس هيبير-ليماي بين المدخل الفيبري (المؤسسي) والمدخل الدوركايمي (السوسيولوجي للتماسك) لبناء الدولة (Menaifi, 2022, p. 80)، وتوضح أن إهمال البعد السوسيولوجي والتماسك الاجتماعي والاعتماد الحصري على الأطر المؤسسية والانتخابية السطحية الغربية في ليبيا هو الذي عجّل بانهيار الكيان، حيث برزت القبيلة والقرابة كأداة التضامن الوحيدة الحامية للمجتمع في لحظة السقوط (Menaifi, 2022, p. 81). وكما يبين اتجاه في الأدبيات الأنثروبولوجية، فإن القبائل في برقة والشرق الليبي تمارس اتصالاً سوسيو-ثقافياً عابراً للحدود مع امتداداتها في مصر وتونس، مما يمنح الأفراد مرونة اجتماعية واقتصادية هائلة تجعل من سيادة الدولة المركزية والحدود الهندسية أمراً ثانوياً وهامشياً في معيشتهم اليومية (Hüsken, 2013, p. 216).

رابعاً: البعد التصنيفي للأزمة الليبية: دولة-أمة أم أمة-دولة؟

يهدف هذا المحور التحليلي إلى تصنيف الأزمة السيادية والمؤسساتية الليبية بعد عام 2011 سوسيولوجياً ومنهجياً ضمن النماذج النظرية لعلوم السياسة المقارنة. ويختبر البحث مدى صلاحية نموذج 'الأمة–الدولة' (Nation–State) التجانسي الكلاسيكي كأداة تشخيصية للحالة الليبية، في مقابل نموذج 'الدولة–الأمة' (State–Nation) التعددي وشروطه الأربعة التي صاغها ألفرد ستيبان وخوان لينز ويوغيندرا يادَف (2011)، وتتأسس هذه المقاربة التصنيفية على تقديم براهين مؤسسية وسلوكية ملموسة تبرهن على الكينونة الهجينة للكيان الليبي بوصفه حالة 'أمة–دولة' ناشئة لم تُستكمل شروط مأسستها بعد.

نقد نموذج "الأمة–الدولة" (Nation–State) التجانسي الكلاسيكي وفشله في ليبيا: يفترض نموذج الأمة–الدولة الكلاسيكي التجانسي، الموروث من تاريخ معاهدة وستفاليا (1648) والتجربة الثورية الفرنسية، حتمية صهر المجموعات سوسيولوجياً وثقافياً ولغوياً لتتطابق حدود الدولة السياسية بالكامل مع حدود الأمة الثقافية (Gellner, 1983, p. 1). بيد أن محاولات إسقاط هذا النموذج في البيئات التعددية والقبلية العميقة أنتجت تشوهات بنيوية وكوارث سيادية جسيمة. ففي الحالة الليبية، حاولت نخب العهد الملكي السنوسي، ومن بعدها وبصورة أشد شمولية وسلطوية نخب عهد الجماهيرية (1969–2011)، فرض سردية وهوية أحادية تجانسية وصارمة ترتكز على القومية العربية والمضمون الإسلامي الأحادي، متجاهلة بالكامل الخصوصيات السوسيو–ثقافية واللغوية والتاريخية للمكونات التعددية غير العربية، كالأمازيغ والطوارق والتبو (الصواني، 2020، ص. 76؛ Sawani, 2026). إن هذا السعي القسري لفرض نموذج الدولة القومية التجانسية وتصفية التعددية المحلية تسبب تاريخياً في تغذية مشاعر الإقصاء والحرمان الهوياتي البالغ في الأطراف الجغرافية والاجتماعية الليبية، منتجاً ما يصفه محمود ممداني بـ"الدولة المشطورة" (Bifurcated State)؛ حيث يتم صهر الهويات قانونياً مع تفجيرها وتشظيها سوسيولوجياً وسلوكياً في الواقع الفعلي (Mamdani, 1996, p. 18; 2020). وفي سياق النقد الأفريقي للأجهزة المستوردة، يحلل باسيل ديفيدسون هذه الهشاشة معتبراً أن نموذج الأمة–الدولة الأوروبي الذي ورثته دول ما بعد الاستعمار يمثل "لعنة الدولة القومية في أفريقيا"؛ لأنه يفرض تصاميم مؤسسية تجانسية قسرية على مجتمعات تعددية وقبلية عريقة ترتكز تاريخياً على توازنات محلية واتصال اجتماعي مرن يتجاوز هيراركية القوة المركزية (Davidson, 1992, p. 10). وعند تداعي جهاز الدولة المركزي وسقوط النظام السلطوي عام 2011، تحول هذا التهميش التاريخي المكبوت فوراً إلى مبرر بنيوي لانفجار الهويات الفرعية وارتدادها السريع نحو الأطر دون الوطنية كملجأ وحيد للأمن والحماية وتوزيع الموارد (Menaifi, 2022, p. 81). ونتيجة لذلك، واجه الكيان أزمة حدودية وهوياتية حادة تظاهرت في بروز مطالب سيادية محلية وامتدادات قبلية عابرة للحدود (Irredentism) شلت سيادة المركز (Ben Khayal, 2023, p. 2). وبناءً على ذلك، يتضح أن تصنيف ليبيا كـ"أمة–دولة" فاشلة هو تشخيص منهجي خاطئ يقيس الواقع الليبي بمعيار نموذج غربي تجانسي لم يكن ملاءماً لبنيتها السوسيولوجية والقبلية أصلاً، مما يستدعي تبني نموذج تصنيفي بديل يحترم هذا التنوع الاجتماعي ويقارب شروط مأسسته (Ferrotti, 2025, p. 10).

نموذج "الدولة–الأمة" (State–Nation) التعددي وشروطه الأربعة (لـ Stepan, Linz & Yadav): في مقابل قصور نموذج الأمة–الدولة، يصوغ ألفرد ستيبان وخوان لينز ويوغيندرا يادف نموذج "الدولة–الأمة" كإطار نظري ومؤسسي رصين يستوعب شروط التعددية الاجتماعية والثقافية والجهوية العميقة في الديمقراطيات متعددة الجنسيات (Stepan et al., 2011, p. xii). وعلى النقيض من النماذج التجانسية التي تصهر الهويات قسرياً، يطرح هذا النموذج خيار مأسسة التنوع واحتوائه عبر ترتيبات دستورية وجغرافية مرنة ولامركزية عادلة (كالترتيبات الفدرالية غير المتماثلة) لبناء هويات سياسية متعددة ومتداخلة لكنها متكاملة وغير متنافسة، بحيث تلتف كافة المكونات حول ولاء وطني جامع واحد (Stepan et al., 2011, p. 4). وفي هذا الإطار، تشير دراسات أخرى (حجال، 2012، ص. 86) إلى أن الانتقال نحو صياغة نموذج "الدولة–الأمة" يمثل مساراً ضرورياً لإنجاح عملية بناء الدولة الحديثة في البيئات التعددية، حيث تسعى الدولة من خلاله إلى تفعيل التضامن العضوي والتكامل السوسيولوجي بين جميع المكونات الاجتماعية بدلاً من صهرها قسرياً، وبما يجعل المواطنين

يدينون بالولاء الوجداني والسياسي للدولة الجامعة قبل ولائهم لهوياتهم الفرعية. ويتأسس نجاح واستقرار هذا النموذج التعددي المعاصر على استيفاء أربعة شروط بنيوية ومؤسسية مترابطة: 1. التماهي الوجداني والإيجابي مع الدولة (Positive Identification): أن تشعر كافة المكونات والأقاليم والشرائح الاجتماعية بالانتماء الوجداني الطوعي للدولة الجامعة، ورغبتها الصادقة والمشتركة في البقاء والعيش ضمن حدودها الجغرافية والسياسية، دون وجود رغبة في الانفصال أو التفتيت. 2. وجود هويات متعددة متكاملة وغير متنافسة (Multiple Complementary Identities): صياغة سياسات وقوانين تعترف بالخصوصية الثقافية واللغوية لجميع المكونات (كحق تعليم الأمازيغية والتبوية والاعتراف بهما)، مما يسمح للمواطن بحمل هويتين متكاملتين (مثل كونه طارقياً وليبياً في آن) دون تعارض بنيوي. 3. الثقة العالية بمؤسسات الدولة (Trust in State Institutions): توطيد مستويات عالية من الثقة والمصداقية في عدالة ونزاهة السلطة القضائية، والمؤسسة العسكرية، وجهاز الشرطة، والبيروقراطية المدنية، وشعور جميع المجموعات بأنها ممثلة تمثيلاً عادلاً وخالياً من التمييز والإقصاء السياسي. 4. دعم العملية الديمقراطية كخيار وحيد لتنظيم الصراع (Support for Democracy): قبول جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والقبليين للعملية الديمقراطية وصناديق الاقتراع والمؤسسات التمثيلية كمنهج وحيد لتداول السلطة وإدارة وتدبير الاختلافات والموازنات، بدلاً من اللجوء للعنف المادي والمليشياوي.

البراهين المؤسسية على تصنيف ليبيا كـ"دولة–أمة" (State–Nation) ناشئة غير مكتملة المعالم: يكشف فحص واختبار مدى توفر هذه الشروط الأربعة في الجغرافيا السياسية والاجتماعية الليبية بعد عام 2011 عن براهين مؤسسية وسلوكية بالغة الأهمية؛ حيث يثبت البحث أن ليبيا تُصنف سوسيولوجياً كـ"دولة–أمة" ناشئة: تمتلك المضمون الوجداني والوطني الجامع، ولكنها تفتقر بشدة للترتيبات والمؤسسات الكفيلة باستكمال معالمها المأسسية. أولاً، شرط التماهي الإيجابي الوجداني (متوفر شعبياً ومُجهض نخبوياً): على الرغم من جولات الحرب الأهلية والانقسام المؤسسي، أثبت الليبيون في كافة الأقاليم (طرابلس، برقة، وفزان) وبكافة مكوناتهم الإثنية التزاماً راسخاً بـ"الهوية الليبية" ووحدة البلاد الإقليمية والسيادية، ورفضاً قاطعاً لأي مشاريع لتقسيم البلاد أو تجزئتها (الصواني، 2026). وتبرهن وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل (Centre for Humanitarian Dialogue, 2018, p. 9)، عقب 77 مشاورة ومداولة جرت في كافة مدن وقرى وقبائل ليبيا، على نشوء إجماع وطني كلي وصارم يقر بأن "وحدة ليبيا وسيادتها الوطنية خط أحمر غير قابل للتفاوض"، شريطة الاعتراف السلوكي والدستوري بالتنوع الثقافي واللغوي لجميع المكونات ضمن إطار لامركزي واسع وعادل. هذا الإجماع الوجداني السوسيولوجي العارم يمثل البرهان الأول والصلب على توفر كينونة الأمة الليبية الناشئة المستوفية لشرط التماهي الوطني التعددي الجامع. ثانياً، شرط الهويات المتكاملة (مُجهض ومُفتت): بينما يتوفر الوجدان التشاركي لدى الليبيين، عجزت النخب الانتقالية عجزاً ذريعاً عن صياغة قوانين وترتيبات دستورية مرنة لاستيعاب هذا التنوع وتحويله من "هويات متكاملة" إلى واقع مؤسسي عادل. وبدلاً من إقرار اللامركزية الفدرالية غير المتماثلة في الدستور والاعتراف الفوري بالحقوق الثقافية للمكونات، استغلت النخب المتصارعة والمليشيات المسلحة هذه التباينات جهوياً وقبلياً كأدوات للتعبئة العسكرية والسيطرة على حقول النفط لابتزاز المركز، مما حول التعددية الطبيعية إلى بؤر صراع وتنافس جهوي وقبلي حاد يفتت النسيج الاجتماعي للبلاد (Al–Kuwari, 2025, p. 137; Elhudairi, 2023, p. 34). ثالثاً، شرط الثقة المؤسسية (منهار بالكامل): تعيش ليبيا انهياراً شاملاً ومستمراً لـ"Stateness" والعقد الاجتماعي التوحدي. فقد كشفت مسوح الرأي العام في ليبيا (World Values Survey for Libya, 2019) عن أزمة ثقة فادحة بالمؤسسات الرسمية؛ إذ تآكلت ثقة الليبيين ببرلمان طبرق (HoR) والمؤتمر الوطني وحكومة الوفاق لتسجل أقل من 25% من عينة المستجيبين (Furness & Trautner, 2020, p. 11). ولم تتجاوز الثقة بالمؤسسات الأمنية والشرطية والمحاكم نصف العينة، بسبب الانقسام القضائي وتفشي الفساد المالي وغياب السيادة القانونية واحتكار القوة المادية، مما جعل الليبيين يرتدون بالكامل نحو عقود فرعية ومجالس قبلية بديلة للحصول على الأمن (Ferrotti, 2025, p. 17; Elhudairi, 2023, p. 147). رابعاً، شرط الدعم الديمقراطي وصناديق الاقتراع (مُجهض ومُقوض): على الرغم من أن الليبيين عبروا بوضوح عن شغفهم بالمسار الديمقراطي عبر مشاركتهم الواسعة والناجحة في أول انتخابات برلمانية (2012)

ولجنة الستين الدستورية وبرلمان 2014، فإن الصراعات النخبوية والمسلحة تسببت في إجهاض هذا المسار وتأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل مستمر (منذ عام 2018 مروراً بـ2021 ثم 2023)، مما فرغ الديمقراطية التمثيلية من مصداقيتها في مخيال الجماهير، وكرّس حالة من الانسداد والجمود السياسي والشرعية المشطورة في البلاد (Gargoum, 2022, p. 106; Ferrotti, 2025, p. 15). وبناءً على هذه المعطيات والبراهين المؤسسية، يمكن استنتاج أن ليبيا تمثل تصنيفياً ومنهجياً حالة "دولة–أمة" ناشئة وواعدة، تمتلك الضمير الجمعي والقوام السوسيولوجي للوحدة ورفض التجزئة، غير أنها لا تزال تفتقر للترتيبات الدستورية والمؤسسات السيادية والأمنية القادرة على استيعاب وتدبير هذا التنوع، وهو مأزق ناتج عن أولوية حسم كينونة الدولة وهرمية سيادتها البيروقراطية والأمنية أولاً وقبل كل شيء، كشرط أساسي لنجاح انتقال الأمة واستقرارها (Linz & Stepan, 1996, p. 17).

خامساً: تفسير عوائق وتحديات بناء وتفعيل الأمة الليبية والسيناريوهات النظرية الخمسة للحل

يمثل تفسير ضعف أو كمون عناصر الأمة الليبية بعد عام 2011 خطوة منهجية مهمة للوقوف على جذور التعثر المؤسسي والسيادي الذي يكتنف الكيان المعاصر. يطرح البحث في هذا المطلب ثلاثة تفسيرات سوسيولوجية وتاريخية ونخبوية متكاملة تفكك أسباب بقاء هذه المكونات الوجدانية في حالة كمون تاريخي مستمر. أولاً، يتجلى العائق البنيوي والتاريخي من خلال أطروحة حول التناقض بين 'الخيمة والقصر' (التير، 2014، ص. 10)، والتي تبرهن على أن التحديث في ليبيا خلال العهد النفطي كان مادياً وسطحياً ومبنياً بالكامل على 'اقتصاد التوزيع' الريعي دون بناء مؤسسات عقلانية أو بيروقراطية صلبة، أو إحداث تحول سلوكي يعزز الوعي الدستوري والمواطنة (Gellner, 1983). ففي عهد الجماهيرية، انتهج النظام سياسة ثقافية وسلوكية قوامها 'البدونة' (Bedwanization) لإضعاف النخب المدنية الحضرية وصهر المجتمع قسرياً، وتدمير مؤسسات المجتمع المدني البازغة، مما أبقى البنية الاجتماعية التقليدية والقبيلة كمصدر وحيد مرن وملجأ للأمن والتضامن الشخصي والاجتماعي عند انهيار السلطة (أحميدة، 2012، ص. 11؛ Gargoum, 2022, p. 95). ثانياً، يبرز عائق الفرض الاستعماري الاصطناعي وجدلية الحدود الهندسية وفقاً للأطروحة النقدية التاريخية للمفكر الأفريقي باسيل ديفيدسون حول 'لعنة الدولة القومية في أفريقيا' (Davidson, 1992, p. 10). يوضح هذا الإطار أن الكيان الليبي تم رسم حدوده الجغرافية البالغة 4,300 كيلومتر عبر مفاوضات هندسية مصطنعة بين القوى الاستعمارية (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) دون أي مراعاة للبنية السوسيولوجية والامتدادات الطبيعية للقبائل ومصالح السكان المحليين (Ben Khayal, 2023, p. 4). ويؤكد البعض (امرايف، 2024، ص. 10) أن الهوية الوطنية الليبية تتميز بطبيعة مركبة تتداخل فيها العوامل القبلية والتاريخية والدينية، مما يجعل تماسكها مرهوناً بقدرة مؤسسات الدولة على تفعيل هذه الهوية وتوفير قنوات تعبيرية آمنة. هذا التباين الحاد بين الحدود السياسية المفروضة والمجالات الحيوية للقبائل (كالتبو والطوارق وقبائل الشرق والغرب) أنتج معضلات الامتداد والولاءات العابرة للحدود (Irredentism)، وجعل الدولة عاجزة بنيوياً وجغرافياً عن بسط سيطرتها البيروقراطية والأمنية، وحوّل الأطراف إلى بؤر مفتوحة للتهريب والنزاع بين الجماعات التي فقدت ثقتها بقدرة الحكومات المركزية على تحقيق التنمية أو ضبط الأمن (Ben Khayal, 2023, p. 2; Mousa, 2024, p. 46; Cresti, 2017, p. 48). ثالثاً، يتضح عائق الاختيار والتوظيف النخبوي الأداتي للأطر دون الوطنية لتعزيز سيطرة النخب المتصارعة؛ إذ تبرهن دراسة مقارنة على أن نخب الانتقال الليبية بعد عام 2011 كررت تكتيكات النظام الملكي والنظام السابق عبر تسييس القبلية وأجرأتها لخدمة صراعاتها، مستغلة ريع الموازنات النفطية لشراء ولاء المجموعات المسلحة والمجالس القبلية والجهوية المتصارعة، وتغذية شبكات المحسوبية وشق صف المعارضات (Al-Kuwari, 2025, p. 137). وبدلاً من تفعيل عناصر الأمة الوجدانية والرموز التاريخية الجامعة لبناء عقد وطني شامل، سلكت هذه النخب خيار التوظيف الأداتي للولاءات دون الوطنية لترسيخ نفوذها والحصول على السلطة، تماشياً مع نماذج التعبئة والخيارات النخبوية (Mylonas, 2021, p. 4). هذا السلوك

الأداتي الريعي قوض بالكامل كينونة الدولة (Stateness) وفكك العقد الاجتماعي، وعزز من حالة الانسداد والجمود السياسي والشرعية المشطورة التي شلت وظيفة الأمة (الصواني، 2026؛ Furness & Trautner, 2020, p. 10).

تطرح الدراسة في ضوء ما سبق خمسة مسارات وسيناريوهات نظرية بديلة لتفعيل عناصر الأمة الليبية ومأسسة الدولة:

1. مسار الدولة أولاً (Stateness First): يجادل هذا التوجه المنهجي المستوحى من أدبيات لينز وستيبان (Linz & Stepan, 1996) وأندرياس فيمر (Wimmer, 2018) بأن أسبقية بناء وإعادة بناء قدرات الدولة الإدارية والقسرية والأمنية –المتمثلة في بناء جيش مهني موحد، وتوحيد الأجهزة الأمنية والشرطية، وتثبيت السيادة القانونية واحتكار القوة المادية المشروعة– هو الشرط المسبق والأول الكفيل بتهيئة بيئة ديمقراطية مستقرة وبناء تماسك اجتماعي مستدام. فالدولة القوية بمؤسساتها هي التي تصنع الأمة وتفعل روابط المواطنة تدريجياً عبر تقديم خدمة الأمن والحماية كخدمة عامة لجميع المواطنين على قدم المساواة، مما ينهي مخاوف الجماعات من الهيمنة ويشجعها على التخلي عن مليشياتها وسحب ولائها الفرعي لصالح المركز الدستوري (Furness & Trautner, 2020, p. 10; Elhudairi, 2023, p. 147).

2. مسار الاحتواء التدريجي للتنوع ومأسسة الدولة–الأمة (State–Nation Accommodation): يتأسس هذا المسار على الأطروحة التعددية لستيبان ولينز وبادف (Stepan, Linz, & Yadav, 2011, p. xii)، ويدعو إلى تبني الترتيبات المؤسسية والدستورية الكفيلة بتحويل ليبيا إلى 'دولة–أمة' مستقرة، عبر الإقرار الدستوري الصريح بالتنوع الإثني واللغوي لكافة المكونات الثقافية (الأمازيغ، التبو، الطوارق)، وتبني اللامركزية السياسية والإدارية الواسعة، وصياغة فدرالية غير متماثلة تمنح الأقاليم التاريخية الثلاثة (طرابلس، برقة، فزان) صلاحيات مالية وتشريعية وثقافية مرنة تضمن دمج التنوع في هويات متعددة متكاملة غير متنافسة (الصواني، 2026؛ Stepan, Linz, & Yadav, 2011, p. 4).

3. مسار إعادة تفعيل الذاكرة التاريخية والجهادية المشتركة (Shared Memory Mobilization): يركز هذا المسار السوسيولوجي على الاستثمار الأكاديمي والتعليمي والرمزي في إحياء الذاكرة الجماعية المشتركة للأمة الليبية، عبر تفعيل صدمة الاستعمار الإيطالي الإبادي المشترك (Ahmida, 2020) والجهاد التاريخي السنوسي واللحظات التأسيسية لاستقلال 1951 كأصول وطنية وعواطف جمعية تراكمية في المقررات التعليمية والمناهج الدراسية والإعلام الرسمي، لبناء ضمير جمعي وتماسك اجتماعي يمتص الصدمات السوسيو–سياسية ويقوي الحصانة الوجدانية لليبيين ضد مشاريع التشظي والتفتيت (Ahmida, 2020, p. 54; Marchi, 2026, p. 60; Grotenhuis, 2016, p. 106).

4. مسار فك الاقتران المؤسسي–الهوياتي (Decoupling Nation and State): يستند هذا المسار النقدي إلى الأطروحة ما بعد الكولونيالية لمحمود ممداني (Mamdani, 2020) وباسيل ديفيدسون (Davidson, 1992)، ويدعو إلى فك الارتباط الصارم والنظري بين مفهوم 'الأمة' التجانسية الكلاسيكية ومفهوم 'الدولة' في بيئة بالغة التنوع الاجتماعي والقبلي كليبيا، عبر صياغة وتأسيس دولة مواطنة تشاركية ومحايدة هوياتياً وثقافياً، تتفرغ لتقديم الخدمات والتنمية المستدامة والتوزيع العادل للموارد البترولية دون فرض صهر قسري أو هوية قومية أحادية على المكونات غير العربية (Mamdani, 1996; Davidson, 1992).

5. سيناريو استمرار الانسداد والجمود والتشظي (السيناريو التشاؤمي): يمثل هذا السيناريو التحذيري المسار التلقائي في حال استمرار الفراغ المؤسسي وتفشي المليشيات، حيث يتوقع استمرار انقسام كينونة الدولة (Stateness) وتآكل السيادة الوطنية بالكامل لصالح إقطاعيات مسلحة تسيطر على حقول النفط والمعابر والحدود، واستخدام البنك المركزي لدفع مرتبات المليشيات المتصارعة لضمان تدفق النفط (Furness & Trautner, 2020, p. 12)، بما يعرّض الكيان الليبي لخطر التفكك والفشل البنيوي الكامل (الصواني، 2026؛ Gargoum, 2022, p. 106).

النموذج التسلسلي المقترح لربط البعدين الوجودي والوظيفي بالحل صاغت الدراسة تصوراً مفهومياً تسلسليا يمثل مساهمتها في سد الفجوة العلمية بالأدبيات العربية والليبية .المعاصرة يربط هذا النموذج المبتكر بين البعدين الوجودي والوظيفي وعوائق المأسسة عبر ثلاث مراحل :تكاملية المرحلة الأولى تركز على 'تشخيص عناصر الأمة 'الكامنة)البعد الوجودي للذاكرة والآلام وتأسيس1951 وتضامن2011 (؛ بينما تبحث المرحلة الثانية في 'تحليل العوائق البنيوية والوظيفية لشل وظيفة 'الأمة)خيارات ،النخبة أزمة الأمن ،والحماية الريع ،البترولي التراتب ،المتعدد والحدود الاستعمارية(؛ وتصل المرحلة الثالثة إلى 'تنفيذ مسارات الحل ومأسسة نموذج الدولة–الأمة 'التعددية الكفيل بإنهاء الانسداد وبناء ديمقراطية .مستقرة يوضح هذا التصور أن عناصر الأمة الليبية هشة وكامنة وليست ،غائبة وأن تفعيلها وظيفيا يتطلب تصميماً مؤسسياً لامركزياً عادلا يربط التوافق الوجداني بالتنظيم القانوني والمأسسة السيادية الصلبة لـ' Stateness ' أولا .وقبل كل شيء

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة التشخيصية والمقارنة إلى برهنة منهجية على صحة فرضياتها العلمية؛ حيث أثبت البحث أن جذر مأزق تعثر إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد عام 2011 لا يكمن فقط في غياب المؤسسات التقنية أو صراعات المليشيات على الريع، بل يتأسس بالدرجة الأولى على أزمة وجودية ووظيفية أعمق تتعلق بجدلية الأسبقية بين كينونة الأمة (Nationness) وكينونة الدولة (Stateness) وغياب حسم 'أزمة كينونة الدولة وهرمية سيادتها'. كما برهنت الدراسة بالبراهين السلوكية والمؤسسية الملموسة على أن ليبيا تُصنف تصنيفاً ومنهجياً كـ 'دولة–أمة' (State–Nation) ناشئة غير مكتملة المعالم، تمتلك القوام الوجداني والالتزام الشعبي بوحدة التراب ورفض التفتيت، غير أنها تفتقر بشدة للأطر البيروقراطية والدستورية والتنظيمية القادرة على استيعاب وتدبير هذا التنوع السوسيو–ثقافي والإثني والجهوي العريق.

التوصيات

بناءً على هذه الخلاصة والاستنتاجات، تصوغ الدراسة التوصيات والمسارات المستقبلية التالية. أولاً، تدعو الدراسة المتخصصين في هذا الشأن لإجراء بحوث ومقارنات عابرة للحالات (Cross–case studies) تختبر وتطبق نموذج 'الدولة–الأمة' (State–Nation) في بيئات عربية وأفريقية تعيش ظروفاً وهشاشة مشابهة كالعراق واليمن والسودان. ثانياً، توصي الدراسة بتصميم دراسات ميدانية كمية وكيفية (مسوح رأي واستقصاءات) لفحص واختبار مدى 'الشعور الفعلي' والعملي بالهوية والتماسك الاجتماعي والوطني لدى عينة ممثلة من المواطنين الليبيين عبر الأقاليم التاريخية الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان)، تجاوزاً للأطر والتحليلات النخبوية والوصفية الصحفية السطحية. ثالثاً، ضرورة دمج البعد الهوياتي والوطني والتماسك الاجتماعي صراحة في أي مسار حوار سياسي أو وساطة دولية تقودها بعثة الأمم المتحدة، وتجنب الاكتفاء بشراكات النخب العسكرية وأمراء الحرب أو صفقات توزيع الريع الانتخابية السطحية. وترى الدراسة في هذا الإطار أن أي توافق وطني ناجح لبناء الدولة ينبغي أن يرتكز أولاً على تفاهم سياسي واقتصادي استراتيجي لشرعنة النظم الأمنية والخدمية المحلية وإدماجها في رؤية تنموية جامعة للبلاد. وهذا ما تؤكد عليه إحدى الدراسات في معالجتها لجدلية الأمن والتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في مسار إعادة بناء الدولة الليبية الهشة بعد 2011 (جموم، 2026). رابعاً، الاستثمار المؤسسي الممنهج والمتعمد من قبل وزارات التعليم والثقافة في بناء وتفعيل الذاكرة التاريخية والجهادية المشتركة كأصول لإنتاج التماسك الاجتماعي وبناء التضامن. خامساً، صياغة وتبني ترتيبات دستورية ولامركزية فدرالية غير متماثلة تعترف بالتنوع الثقافي واللغوي لجميع المكونات (الأمازيغ، التبو، الطوارق) كجزء عضوي غني من الهوية الليبية الجامعة، تماشياً مع معايير وشروط نموذج 'الدولة–الأمة' التعددية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

أحميدة، علي عبد اللطيف. (2012). دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

امرايف، عبد الباسط عمر. (2024). الهوية الوطنية الليبية: طبيعتها ومكوناتها ومعوقات تماسكها. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي، ع 56، ص 1-17.

التير، مصطفى عمر. (2014). صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي. بيروت: منتدى المعارف.

جموم، كمال مصطفى الفيتوري. (2026). إشكالية إعادة بناء الدولة الهشة في ليبيا بعد 2011: جدلية الأمن والتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي. مجلة العلوم الشاملة، مج 11، ملحق ع 41 . https://doi.org/10.65405/z1sp0j35

حجال، صادق. (2012). بناء الدولة – الأمة: دراسة في المفاهيم والمجالات والأبعاد. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور – خنشلة، العدد 7، ص 1-96.

السوري، صالح مصطفى. (2003). تاريخ ليبيا المعاصر: دراسة في التطور السياسي والاجتماعي. طرابلس: دار الكتب الوطنية.

الصواني، يوسف محمد. (2020). الهوية والأمة والمستقبل: تساؤلات. المستقبل العربي، السنة 43، العدد 502، ص 78-90.

الصواني، يوسف محمد. (2026). إشكاليات العلاقة بين الدولة والمجتمع العربيين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مزراق، أمينة، وهشام دراجي. (2018). متطلبات إعادة بناء الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية. مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، ص 850-930.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ahmida, A. A. (1994). The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance. Albany: State University of New York Press.

Ahmida, A. A. (2020). Genocide in Libya: Shar, a Hidden Colonial History. London: Routledge.

Al-Kuwari, M. (2025). Tribal Reawakening and the Future of State-Building in Kuwait and Qatar. Gulf Studies 20. Springer.

Almagro, F., & Andrés-Cerezo, D. (2020). The construction of national identities. Theoretical Economics, 15, 775-805.

Anderson, B. (1983). Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso.

Anderson, L. (1986). The State and Social Transformation in Tunisia and Libya: 1830-1980. Princeton: Princeton University Press.

Anderson, L. (1990). Tribe and State: Libyan Anomalies. In Tribes and State Formation in the Middle East. Berkeley: University of California Press.

Ben Khayal, R. (2023). State versus tribal borders: Problems of irredentism in modern Libyan state-building process. Routledge.

Centre for Humanitarian Dialogue. (2018). The Libyan National Conference Process: Final Report. Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue.

Cresti, F. (2017). Colonialism and the Modern State in Libya: a Difficult Legacy. In A. Varvelli (Ed.), State-Building in Libya (pp. 35-51). Rome: ISPI.

Davidson, B. (1992). The Black Man's Burden: Africa and the Curse of the Nation-State. New York: Times Books.

Elhudairi, A. (2023). Political challenges facing state building in Libya: An analytical study for sovereignty and legitimacy after Gaddafi era. International Journal of Multidisciplinary Comprehensive Research, 2(3), 34-44.

Ferrotti, C. (2025). The Politics of Security and Identity in Libya's State Failure Discourse. Proceedings of the World Security Conference, Vol. 2, 10-25.

Furness, M., & Trautner, B. (2020). Reconstituting social contracts in conflict-affected MENA countries: Whither Iraq and Libya? World Development, 135, 105085.

Gargoum, T. M. I. (2022). Post-international intervention Libya: The challenges against state-building. Lectio Socialis, 6(1), 37-52.

Gellner, E. (1983). Nations and Nationalism. Oxford: Blackwell.

Grotenhuis, R. (2016). Nation-Building as Necessary Effort in Fragile States. Amsterdam: Amsterdam University Press.

Hüsken, T. (2013). Tribal Politics and the State in the Western Desert of Egypt and Eastern Libya. Journal of Borderlands Studies, 28(2), 215-228.

Linz, J. J., & Stepan, A. (1996). Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Mamdani, M. (1996). Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism. Princeton: Princeton University Press.

Mamdani, M. (2020). Neither Settler nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities. Cambridge: Harvard University Press.

Marchi, C. (2026). Building the Nation in the Monarchical Era: History, Historiography, and Historians in Libya's Independence Process (1940s-1950s). Middle Eastern Studies, 62(1), 58-75.

Menaifi, F. (2022). How can social cohesion foster state-building and confront tribalism? A comparative analysis of the Arab Spring Maghrib. Arab Studies Quarterly, 44(2), 68-86.

Migdal, J. S. (1988). Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World. Princeton: Princeton University Press.

Mousa, H. (2024). Tribalism, Regionalism, and the Stalled Building of the Modern State in Libya. AlMuntaqa, 7(3), 44-61.

Mylonas, H. (2021). Process of nation-building and national integration: Pathways and elite choices. Studies on National Movements, 8, 1-18.

Obeidi, A. (2001). Political Culture in Libya. Richmond: Curzon.

Rohner, D., & Zhuravskaya, E. (2024). Nation-building: History, development, and policies. Journal of Comparative Economics, 52(2), 230-245.

Sawani, Y. M. (2026). Libya's Struggle and Unfinished Transformation: Monarchy, Dictatorship, the Reform Dilemma, and the Betrayal of R2P. London: Palgrave Macmillan.

Stepan, A., Linz, J. J., & Yadav, Y. (2011). Crafting State-Nations: India and Other Multinational Democracies. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Tilly, C. (1975). Reflections on the History of European State-Making. In C. Tilly (Ed.), The Formation of National States in Western Europe (pp. 3-83). Princeton: Princeton University Press.

Tilly, C. (1990). Coercion, Capital, and European States, AD 990-1990. Cambridge, MA: Blackwell.

Vandewalle, D. (2006). A History of Modern Libya. Cambridge: Cambridge University Press.

Weber, M. (1919). Politics as a Vocation. Munich: Duncker & Humblot.

Wimmer, A. (2018). Nation Building: Why Some Countries Come Together While Others Fall Apart. Oxford: Oxford University Press.